الفواصل والأسجاع فروق وأحكام

رافع محمد امحمد بيت المال
قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب ـ جامعة مصراتة ـ ليبيا
rafa1399@yahoo.com
تاريخ التقديم: 2021/12/26 تاريخ القبول: 2022/01/23 تاريخ النشر: 2022/02/24

مقدمة

يعدّ حديث النبي ﷺ الذي روته أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ أصلاً في الحديث عما نحن بصدده في هذا البحث، وما يثيره من تساؤلات الفرق بين الفواصل والأسجاع، وصحة تسمية الفواصل أسجاعاً، وسنية الوقف على رؤوس الآي، وصحة الاجتهاد في الوقف، وجواز عدم الالتزام بالوقف على رؤوس الآي، وغير ذلك من مباحث سنعرض لتفصيلها في بحثنا هذا.

ونص حديث أم سلمة – رضي الله عنها – أنها قالت: "كان رسول الله ﷺ يقطّع قراءته، يقول: يقول: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، ثم يقف: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ثم يقف..."[1]. أي: كان يقف على فواصل الآي[2] عند كل آية[3].

(1) أخرجه أبو داود، كتاب: الحروف والقراءات، الحديث رقم (4001)ورواية أبي داود تفسّر التقطيع بقوله: "آية آية"، وزاد: "بسم الله الرحمن الرحيم" قبل: "الحمد لله رب العالمين". سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، تح: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي، 6/ 124. والترمذي، كتاب: القراءات عن رسول الله" باب: في فاتحة الكتاب، الحديث رقم (2927)، ينظر: الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، محمد بن عيسى الترمذي، تح: أحمد محمد شاكر وآخرين، 5/ 185، وأخرجه أحمد في مسنده، الحديث رقم (26583)، قال شعيب الأرنؤوط معلّقاً على هذا الحديث: "صحيح لغيره، وهذا سند رجاله ثقات، رجال الشيخين"، مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرين، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، 44/ 206. وصححه الدارقطني، باب: وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم، قائلاً: "إسناده صحيح وكلهم ثقات". سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني تح وتع: شعيب الأرنؤوط وآخرين، 2/ 86. والحاكم في مستدركه على الصحيحين، قائلاً: "حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه". الحديث رقم (2909). المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد النيسابوري، تح: مصطفى عبد القادر عطا، 2/ 252.

(2) ينظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المناوي، 238/5

(3) ينظر: تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن المباركفوري، كتاب فضائل القرآن، أبواب القراءات. 198/8.

المبحث الأول: الفاصلة ورأس الآية

هل في حديث أم سلمة ما يدلّ على سنّية الوقف على رؤوس الآي؟

قال الجعبري[1]: "وإنما كانت قراءته ﷺ كذلك؛ليعلم رؤوس الآي. قال: ووهم فيه من سماه وقف السنة؛ لأن فعله عليه السلام إن كان تعبداً فهو مشروع لنا، وإن كان لغيره فلا، فما وقف عليه السلام عليه دائماً تحققنا أنه فاصلة، وما وصله دائماً تحققنا أنه ليس بفاصلة، وما وقف عليه مرة ووصله أخرى احتمل الوقف أن يكون لتعريفهما، أو لتعريف الوقف التام، أو للاستراحة، والوصل أن يكون غير فاصلة، أو فاصلة وصلها لتقدم تعريفها"![2]إلاّ أن ما ذكره الجعبري ليس محل إجماع بين العلماء، فبعضهم يرى غير ما رأى، ولذلك تعددت مذاهب العلماء حول مسألة الوقف على رؤوس الآي على مذاهب وآراء أربعة، وهي:

1/ يرى أصحاب هذا الرأي[3] جواز الوقف على رأس الآية، والابتداء بما بعدها مطلقاً، مهما اشتدّ تعلقها بما بعدها وتعلّق ما بعدها بها، وذلك كالوقف على قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾[4]، والابتداء بقوله: ﴿فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾، وكذلك الوقف على: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[5]، والابتداء بقوله: ﴿عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾، وجواز الوقف هنا – كما سبقت الإشارة – على الإطلاق وإن أفضى الوقف على رأس الآية إلى معنى فاسد، كقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾[6]، وكالوقف على قوله: ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ﴾[1]، والابتداء بـ﴿وَلَدَ

(1) هو: إبراهيم بن عمرو الجعبري الملقّب ببرهان الدين، صاحب شرح الشاطبية المسمّى: كنز المعاني توفي (732هـ). ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، تصحيح: سالم الكرنكوي، 50/1.

(2) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم 98/1.

(3) ومنهم البيهقي حيث يقول: "ومتابعة السنة أولى مما ذهب بعض أهل العلم بالقرآن من تتبع الأغراض والمقاصد و الوقوف عند انتهائها". الجامع لشعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي تح: عبد العلي عبد الحميد حامد. 175/4. وأبو عمرو بن العلاء، فقد روي عنه: "أنه كان يتعمد الوقف على رؤوس الآي ويقول هو أحب إلي". النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن الجزري 238/1 وابن كثير في رواية عنه أنه كان يراعي الوقف على رؤوس الآي مطلقاً ولا يتعمد في أوساط الآي وقفاً سوى أوقاف ثلاثة. ينظر: المصدر السابق 238/1.

(4) سورة البقرة، من الآية (219) خلافاً للسجاوندي، فهو لا يرى الوقف على هذا الموضع، ويضع العلامة الدالة على ذلك (لا)، معللاً ذلك بتعلّق الجار والمجرور ﴿فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾ بما قبله. ينظر: علل الوقوف، محمد بن طيفور السجاوندي،تح: محمد العيدي 301/1. وقال الأنصاري: «﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ ليس بوقف؛ لأن ما بعده متعلّق به أو بـ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ﴾. المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء (بهامش منار الهدى) ص59 ووافقه على ذلك الأشموني قائلاً: «﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾ ليس بوقف؛ لأن ما بعده متعلّق به؛ لأنه في موضع نصب بما قبله، وهو: ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾، أو متعلّق بقوله: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ﴾، فعلى هذين الوجهين لا يوقف على: ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾؛ لئلّ في الوقف عليه فصلاً بين العامل والمعمول". منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن محمد الأشموني، تح: عبد الرحيم الطرهوني. 106/1.

(5) سورة الحجر، الآية (92). هذا والسجاوندي لا يرى الوقف على هذا الموضع أيضاً على الرغم من أنه رأس آية، معللاً ذلك بقوله: «لأن ﴿عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾مفعول ثانٍ لقوله: ﴿لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ﴾. علل الوقوف 633/2. والأمر كذلك عند الأشموني وللعلة نفسها، حيث يقول: «﴿أَجْمَعِينَ﴾ ليس بوقف؛ لأن ما بعده مفعول ثان لقوله: ﴿لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ﴾». منار الهدى 398/1.

(6) سورة الماعون، الآية (4). لم يعلّق السجاوندي والأنصاري – كما علقا في الموضعين السابقين – على الوقف على رأس الآية في هذا الموضع، على الرغم من وضوح فساد المعنى بسبب الوقف، وربما كان ذلك =

ٱللَّهُ وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾.

2/ الوقف على رؤوس الآي والابتداء بما بعدها، شريطة ألاّ يكون بينهما ارتباط لفظي، فإن كان بين رأس الآية وما بعدها ارتباط لفظي فإنه يجوز للقارئ أن يقف على رأس الآية عملاً بالسنة، ثم يعود فيصله بما بعده، ويكون عندها قد جمع بين العمل بالحديث والهدف الأساسي للتلاوة وهو الفهم والإدراك[2].

3/ السكت[3] على رأس كل آية بناء على أن السكت يجوز في رؤوس الآيات مطلقاً، وبناء عليه يكون التقطيع الوارد في حديث أم سلمة محمولاً على السكت. وهو غير معمول به[4].

4/ أن الوقف على رؤوس الآيات حكمه كحكم الوقف على غيره، تعتريه أحكام الوقف وتتفاوت درجاته تبعاً للتعلّق اللفظي والمعنوي، ومن هنا جعل أصحاب **هذا** الرأي علامات الوقف فوق الفواصل، كما وضعوها فوق غيرها مما ليس بفاصلة[5].

والذي اشتهر من هذه الآراء وعليه العمل عند القراء رأيان، الأول والرابع، ويبدو أن الرأي الأول وهو جواز الوقف على رؤوس الآي مطلقاً مهما اشتدّ تعلقها بما بعدها هو مذهب المتقدّمين، ولذلك وجدنا الأنباري (ت328 هـ) والنحاس (ت338 هـ)، والداني (ت 444هـ)، من علماء الوقف يسلكون هذا الطريق من خلال وضعهم لقيود الوقف على آي القرآن، ولم يعلّق واحد منهم على الوقف على رؤوس الآيات التي اشتد تعلقها بما بعدها[6]. والرأي الرابع وهو أن حكم الوقف على رؤوس الآي كحكمه على غيرها مما ليس برأس آية، هو مذهب المتأخرين، ومن هنا وجدنا السجاوندي (ت560 هـ) والأنصاري (ت926 هـ)، والأشموني (من علماء القرن الحادي عشر الهجري) يضعون علامات الوقف فوق الفواصل،

بسبب وضوح المعنى، وظهور فساده حال الوقف عليه. وقد نصّ الأشموني على قبح الوقف على رأس الآية في هذا الموضع قائلاً: "والوقف على: ﴿**المصلين**﴾ قبيح؛ فإنه يوهم غير ما أراده الله تعالى، وهو أن الوعيد الشديد بالويل للفريقين: الطائع والعاصي، والحال أنه لطائفة موصوفة بوصفين مذكورين بعده". منار الهدى 433/2.

(1) سورة الصافات، الآية (151). يرى السجاوندي ألاّ وقف على رأس الآية في هذا الموضع بوضعه العلامة الدالة على ذلك (لا)، معلّقاً على ذلك: "لأن ما بعده مقوله". علل الوقوف 862/3.

(2) ينظر: المنح الفكرية شرح المقدّمة الجزرية، ملا علي القاري تح: عبد القوي عبد المجيد ص59، والإضاءة في بيان أصول القراءة، علي محمّد الضباع ص55.

(3) وهو: قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفّس". النشر في القراءات العشر. 240/1و كشاف اصطلاحات الفنون ،محمّد علي بن علي التهانوي، تح: أحمد بسج. 349/4، و منار الهدى 23/1.

(4) ينظر: النشر في القراءات العشر 243/1، و الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تق وتع: د. مصطفى ديب البغا، 272/1.

(5) ينظر:المنح الفكرية شرح المقدّمة الجزرية ص59، والإضاءة في بيان أصول القراءة ص54،55.

(6) ينظر: هوامش رقم (7، 8، 9، 10) من هذا البحث.

ويبررون تصنيفهم لدرجة الوقف وفقاً للتعلّق[1].

والذي أختاره من هذين الرأيين هو الرأي الثاني؛ قصد مذهب المتأخرين على ما وصفتُ ؛ لأسباب أذكر منها ما يلي:

*أنه لا دلالة على سنّية الوقف على رؤوس الآي من حديث أم سلمة سالف الذكر.

* أن الوقف على رؤوس الآي المنصوص عليه في حديث أم سلمة هو بعض آيات سورة الفاتحة، وليس في الحديث ما يشير إلى أنه ﷺ كان يلتزم ذلك في القرآن كله.

* أنه ليس في آيات سورة الفاتحة التي أوردتها أم سلمة – رضي الله عنها –ما يرتّب الوقف على إحداها فساداً للمعنى أو إيهاماً، ومن ثمّ لا يمكن أن تسحب هذه المواضع على كامل نصوص القرآن؛ للاختلاف بينها.

* أن النبي ﷺ إنما قصد بتقطيع آياته – على وصف أم سلمة – إعلام الفواصل، وليست الدعوة إلى التزامها، كما دلّ عليه كلام الجعبري سالف الذكر.

* إن مراعاة المعنى في الوقف هو الأنسب لبلاغة القرآن؛ إذ به تتحقق الغاية التي من أجلها يقرأ القرآن وهو الفهم والإدراك.

(1) ينظر: نفسه.

المطلب الأول: تعريف الفاصلة

قال الرماني (ت376 هـ): "الفواصل حروف متشابكة في المقاطع، توجب حسن إفهام المعاني"[1].

ولم يبعد الباقلاني (ت403 هـ) عن ذلك فقال: "الفواصل حروف متشاكلة في المقاطع، يقع بها إفهام المعاني"[2].

وعرّفها الزركشي بأنها: "آخر كلمة في الآية، كالقافية في الشعر، وقرينة السجع في النثر" [3]

وذكر مُحَمَّد الحسناوي مجموعة من المناقشات والاعتراضات التي يمكن أن تَرِد على مفهوم الفاصلة، وخرج من مجموع تلك المفاهيم بما يمكن أن يشكّل مواضع اتفاق بينها، ممثلة في الآتي:

- أن موقع الفاصلة آخر الآية.
- التشاكل وليس بالضرورة التماثل في الحروف والمقاطع.
- دورها في تحسين المعاني.
- توضيحها مقارنة بالقافية أو السجع أو الاثنين معاً.

وخلُص في النهاية إلى تعريف للفاصلة، فقال: "وبوسعنا أن نخرج الآن بتعريف للفاصلة، جامع مانع، مع شيء من التوفيق والتدقيق، فنقول: الفاصلة – كلمة آخر الآية كقافية الشعر وسجعة النثر. والتفصيل – توافق أواخرالآي في حروف الروي ّ ، أو في الوزن، مما يقتضيه المعنى، وتستريح إليه النفوس"[4].

وسميت الفاصلة بهذا الاسم؛ "لأنه ينفصل عندها الكلامان، ذلك أنها تفصل الآية التي تقع فيها عما بعدها"[5]، وعلى ذلك يكون قد أخذ اسمها من عملها.

وقد تكون هذه التسمية اقتبستْ من قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ

(1) النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، علي بن عيسى الرماني، تع: مُحَمَّد خلف الله وزغلول سلام،ص89.

(2) إعجاز القرآن، أبو بكر مُحَمَّد بن الطيب الباقلاني، شر وتع: د. مُحَمَّد عبد المنعم خفاجي ص270.

(3) البرهان في علوم القرآن 53/1.

(4) الفاصلة في القرآن، مُحَمَّد الحسناوي. ص29.

(5) البرهان في علوم القرآن 54/1.

يَعْلَمُونَ ﴾[1].

ومهما يكن من خلاف في تحديد مفهوم الفاصلة، وضبط العلماء لهذا الاصطلاح فإنهم مجمعون على وجودها وأنها: "ظاهرة أسلوبية قرآنية واضحة المعالم، بها انفرد القرآن من النثر والشعر معاً، وهي من أبرز الخصائص التي جعلته نحواً جديداً من أنحاء البيان، وطريقاً فريداً من طرق التعبير"[2].

العلاقة بين الفاصلة ورأس الآية:

يعتبر مصطلحا (الفاصلة) و (رأس الآية) من المصطلحات القديمة التي يصعب تبين الأسبقيّة الزمنيّة لأيهما تكون، وإن كان بعض الدارسين يرى أن الرماني هو من سمى نهايات الآيات فواصل، وسمّاها الفراء من قبل رؤوس الآيات، وتبعه في ذلك الزجاج (ت311هـ)[3]،واعترض عليهم بأن الفراء استخدم مصطلح الفاصلة إلى جوار رؤوس الآيات[4].وعليه فمن الصعب حسم الأسبقيّة الزمنية لأحد هذين المصطلحين، ثم إني لا أرى كبير فائدة تعود على البحث من تتبّع هذه القضيّة، ولذاكتفيت بالإشارة إليها دون إصرار على حسمها.

ويظهر الفرق بين الفاصلة ورأس الآية من تعريف الداني (ت444 هـ) للفاصلة، حيث يعرفها بأنها: "كلمة آخر الجملة"[5]، فقوله: (آخر الجملة)، بدل (آخر الآية)، يشي بالفرق؛ لاحتمال أن يكون في الآية أكثر من جملة، ثم صرّح بالفرق بين الفواصل ورؤوس الآي، قائلاً: "أما الفاصلة فهي الكلام المنفصل مما بعده، والكلام المنفصل قد يكون رأس آية، وغير رأس آية، وكذلك الفواصل يكن رؤوس آي وغيرها، وكل رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية، فالفاصلة تعم النوعين، وتجمع الضربين"[6].

واستدلّ على رأيه هذا بما ذكره سيبويه في تمثيل القوافي بقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِ﴾[7]، وقوله: ﴿ قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾[8]، وهما غير رأس آية بإجماع، مع ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾[9]، وهو رأس آية

(1) سورة فصلت، الآية (3). وينظر: البرهان 54/1.

(2) التناسب البياني في القرآن، دراسة في النظم المعنوي والصوتي، أحمد أبو زيد. ص351.

(3) أثر القرآن في تطور النقد العربي إلى آخر القرن الرابع الهجري، محمد زغلول سلام، تق: محمد خلف الله أحمد. ص242.

(4) ينظر: الفاصلة في القرآن الكريم ص138.

(5) البرهان في علوم القرآن 54/1.

(6) نفسه 54/1.

(7) سورة هود، من الآية (105). وتمام الآية: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ ﴾.

(8) سورة الكهف، من الآية (64). وتمام الآية: ﴿فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا ﴾.

(9) سورة الفجر، الآية (4).

باتفاق.

ناقش الجعبري رأي الداني وردّ عليه بحجج ثلاث، وهي:

* أن ما ذهب إليه خلاف المصطلح.

*أن ما مثّل به سيبويه لا دليل له فيه؛ لأن مراده الفواصل اللغوية لا الصناعية.

* أنه يلزم من هذا القول إمالة: ﴿مَنْ أَعْطَىٰ﴾[1] لأبي عمرو بن العلاء[2].

وتأسيساً على ما تقدّم فإن الفاصلة ورأس الآية شيء واحد، ولا فرق بينهما، "لكن الجدل حول السجع في القرآن أبرز مصطلح الفاصلة وأضرّ برؤوس الآيات"[3].

(1) سورة الليل، من الآية (5). والآية بتمامها: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾.

(2) ينظر: البرهان في علوم القرآن 53/1.

(3) الفاصلة في القرآن الكريم ص138.

المطلب الثاني: بيان أهل العدد

لما كانت الفواصل ورؤوس الآي شيئاً واحداً كان من المناسب أن تعرض الدراسة عدد آي القرآن؛ لأنه عدد فواصله، وتناقش الخلاف في العدد، وتسأل عن أسبابه، لا سيما إذابثت أن العدّ توقيفي.

أجمع العادون أن عدد آيات القرآن ستة آلاف آية، ثم اختلفوا فيما زاد على ذلك على أقوال:

* فمنهم من لم يزد على ذلك.

* ومنهم من قال ومائتا آية، وأربع آيات(1).

* وقيل وأربع عشرة آية(2).

* وقيل مائتان وتسع عشرة آية(3).

*وقيل مائتان وخمس وعشرون آية أو ست وعشرون آية(4).

* وقيل مائتان وست وثلاثون(5)(6).

* وقيل مائتان وسبع عشرة(7).

* وقيل مائتان وعشرون(8).

معرفة الآية وتعيين مقدارها:

قال السيوطي نقلاً عن بعضهم ولم يسمّ هم -: "أن الآية إنما تعلم بتوقيف من الشارع كمعرفة السورة... فالآية طائفة من حروف القرآن، علم بالتوقيف انقطاعها يعني عن الكلام الذي بعدها في أول القرآن، وعن الكلام الذي قبلها في آخر القرآن"(9).

(1) وهو عدّ البصري في إحدىرواياته، وبه قال أيوب بن المتوكّل. وفي رواية أنها مائتا آية وخمس آيات. وهو مروي عن عاصم الجحدري. ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، محمّد عبد العظيم الزرقاني، 343/1.

(2) وهو عدّ المدني الأخير. ينظر: نفسه 343/1. ولأهل المدينة عددان: عدد أول، وهو عدد أبي جعفر يزيد بن القعقاع وشيبة بن نصاح، وعدد آخر، وهو عدد: إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير. ينظر: الإتقان في علوم القرآن. 210/1.

(3) وهي إحدىرويات البصريين في العدّ ، وروي ذلك عن قتادة. ينظر: مناهل العرفان 1/ 343

(4) وهو عد الشامي، وهو مروي عن يحيى بن الحارث الذماري. ينظر: نفسه 1/ 343.

(5) وهو عد الكوفي، وهو مروي عن حمزة الزيات. ينظر: نفسه 1/ 343.

(6) ذكر هذه الأقوال الزركشي، ينظر: البرهان في علوم القرآن 249/1.

(7) وهو عدّ المدني الأول، وبه قال نافع. ينظر: مناهل العرفان1/ 343.

(8) وهو عدّ المكي، ينظر: نفسه 1/ 343.

(9) الإتقان في علوم القرآن. 209/1.

وقال الزمخشري في معرض حديثه عن السور التي افتتحت بالحروف المقطّعة، واعتبار بعضها في العدّ ، وترك بعض: فإن قلت: ما بالهم عدّوا بعض هذه الفواتح آية دون بعض؟ قلت: هذا علم توقيفي لا مجال للقياس فيه، كمعرفة السور"[1]! ثم أقام الدليل على ذلك، وهو عدّ ﴿الٓمٓصٓ﴾[2] آية وعدم عدّ نظيرها: ﴿الٓمٓرٰۚ﴾[3].وعدّ : ﴿يٰسٓ﴾[4] آية وعدم عدّ نظيرها وهو ﴿طسٓۚ﴾[5].وعدّ : ﴿حٰمٓ ۝ عٓسٓقٓ ۝﴾[6] آيتين، وعدم عدّ نظيرها: ﴿كٓهيعٓصٓ ۝﴾[7] كذلك، بل آية واحدة[8] فلو كان الأمر مبنياً على القياس لكان حكم المثلين واحداً فيما ذكر، ولم يجئ هكذا مختلفاً "[9].

قال الشيخ عبد الفتّاح القاضي –مؤكداً هذا المعنى، ومضيفاً إليه –لو"لم يكن العدد توقيفيّاً لعُدّت كل الأشباه وترك ما له شدّة اتصال بما بعده. لكن نرى أشباهاً كثيرة متروكة بالإجماع. ونرى آيات معدودة مع شدّة تعلقها بما بعدها وعدم انقطاع الكلام وذلك لا يكون إلا بالتوقيف"[10]. ثم أضاف دليلاً آخر على أن الآيات توقيفيّة، وهو أن آيات السور الطوال والقصار لا تأتي قصيرة على كلمة واحدة إلا لشيء جاء مقصوراً على السماع، ولو لم يكن العدد توقيفيّاً لما جاءت الآية في السور الطوال والقصار قصيرة على كلمة، لكنها جاءت قصيرة على كلمة في السور الطوال كالفواتح، وفي القصار نحو: ﴿وَٱلطُّورِ ۝﴾[11]، ﴿وَٱلۡفَجۡرِ ۝﴾[12]، ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝﴾[13]، وهذا لا يكون إلا مقصوراً على السماع والتوقيف"[14].

(1) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، تر وتص: مصطفى حسين أحمد. 31/1.

(2) سورة الأعراف، الآية (1).

(3) سورة الرعد، من الآية (1).

(4) سورة يس، الآية (1).

(5) سورة النمل، من الآية (1).

(6) سورة الشورى، الآيتان (1، 2).

(7) سورة مريم، الآية (1).

(8) ينظر: الكشاف 31/1.

(9) مناهل العرفان 1/ 340. ذلك مذهب الكوفيين؛ لأنهم عدوا كل فاتحة من فواتح السور التي فيها شيء من حروف الهجاء آية، سوى: ﴿حٰمٓ ۝ عٓسٓقٓ ۝﴾، فإنهم عدوها آيتين، وسوى: ﴿طسٓۚ﴾. ولم يعدوا من الآيات ما فيه (ر) وهو ﴿الٓرۚ﴾ و ﴿الٓمٓرۚ﴾ وما كان مفرداً، وهو: ﴿صٓۚ﴾، ﴿قٓۚ﴾، ﴿نٓۚ﴾أي لم يعدوا شيئاً منها آية، وغير الكوفيين لا يعتبرون شيئاً من الفواتح آية إطلاقاً. ينظر: الكشاف 31/1.

(10) بشير اليسر شرح ناظمة الزهر، في علم الفواصل، للإمام الشاطبي، عبد الفتاح القاضي. ص75.

(11) سورة الطور، الآية (1).

(12) سورة الفجر، الآية (1).

(13) سورة الضحى، الآية (1).

(14) بشير اليسر ص77.

كان وإذا تقدّم أدلّة عقليّة على أن تحديد الآيات توقيفيٌّ ، فقد تظافر مع هذه الأدلّة أدلةٌ نقليّة تؤكد التوقيف، حيث إن تحديد مقادير الآيات مروي عن النبي ﷺ كان أصحابه ﷺ على علم من تحديد الآيات، وقد دلّت نصوص كثيرة[1] على ذلك، منها:

1/ ما جاء في الحديث الصحيح أن فاتحة الكتاب السبع المثاني[2]؛ أي: السبع الآيات.

2/ و قوله ﷺ : من قرأ العشر الخواتم من آخر آل عمران. وهي الآيات التي أولها: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٍ لِّأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[3] إلى آخر السورة.

3/ وقوله ﷺ عن ابن مسعود قال: أقرأني رسول الله سورة من الثلاثين من آل حم، قال: يعني الأحقاف، قال: وكانت السورة إذا كانت أكثر من ثلاثين آية سميت الثلاثين.

4/ وقوله ﷺ : "إن لكل شيء سناماً وإن سنام القرآن سورة البقرة، وفيها آية هي سيدة آي القرآن، آية الكرسي"[4].

5/وقوله ﷺ : "من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه".

وكان المسلمون في عصر النبوة وما بعده يقدرون تارة بعض الأوقات بمقدار ما يقرأ القارئ عدداً من الآيات، كما ورد في حديث سحور النبي ﷺ أنه كان بينه وبين طلوع الفجر مقدار ما يقرأ القارئ خمسين آية[5].

قال ابن عاشور: "وأنا أقول لا يبعد أن يكون تعيين مقدار الآية تبعا لانتهاء نزولها، وأمارته وقوع الفاصلة"[6].

(1) ينظر: تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور،المقدّمة الثامنة 1/ 74، 75.

(2) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب: سورة فاتحة الكتاب، حديث رقم (4204)، الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل البخاري، تح: مصطفى ذيب البغا. 1623/4 .

(3) سورة آل عمران، الآية (190).

(4) أخرجه الترمذي كتاب: فضائل القرآن، باب: ما جاء في فضل سورة البقرة وآية الكرسي، حديث رقم (2878)، وقال: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حكيم بن جبير، وقد تكلّم شعبة في حكيم حكيم بن جبير وضعّفه"، 157/5 .

(5) أخرجه البخاري، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: وقت الفجر، حديث رقم (551)، 210/1 .

(6) التحرير والتنوير. 1/ 75.

المطلب الثالث: بيان ثبوت الاجتهاد في الآيات والفواصل

تقدّم أن التوقيف ثابت بالعقل والنقل إلا أن ذلك لا ينفي الاجتهاد في هذا العلم، فليس معنى كونه نقليّاً أن جميجزئياته كذلك؛ لأن النقل لم يثبت في تحديد كل الآيات والفواصل، فاستُنبط مما فيه نصّ قواعد كليّة، ردّ إليها ما لم يُنصّ عليه من الجزئيات.

قال الجعبري: "لمعرفة الفواصل طريقان: توقيفي، وقياسي؛ أما التوقيفي: فما ثبت أنه وقف عليه دائما تحققنا أنه فاصلة، وما وصله دائما تحققنا أنه ليس بفاصلة، وما وقف عليه مرة، ووصله أخرى، احتمل الوقف أن يكون لتعريف الفاصلة أو لتعريف الوقف التام أو للاستراحة، والوصل أن يكون غير فاصلة، أو فاصلة وصلها لتقدم تعريفها. وأما القياسي: فهو ما ألحق من المحتمل غير المنصوص بالمنصوص لمناسب"[1].

(1) الإتقان. 2/940، 941.

المطلب الرابع: أهمية معرفة الفواصل وفوائده

تظهر أهميّة الفواصل القرآنيّة في أنها أضفت على الأسلوب القرآني قوّة وتماسكاً عن طريق انسياب النغم، وانسجام اللفظ في الآيات ومساوقته مع المعاني قوّة وليناً، مما أثّر في نفوس المتلقّين، قال ابن قتيبة: وجعله متلوّاً، لا يملّ على طول التلاوة، ومسموعاً لا تمجّه الآذان، وغضاً لا يخلق من كثرة الردّ، وعجيباً لا تنقضي عجائبه، ومفيداً لا تنقطع فوائده"[1].

وقد علّق محمّد زغلول سلاّم على نص ابن قتيبة سالف الذكر بقوله وكأنه يعبر بلسان العصر عما توصّل إليه علماء الجمال اليوم في الإحساس الصوتي بالجمال، وكيفيّة اعتماده على انسجام في تردد رتيب، لا تملّه الآذان، متّسق مع ما ينبعث في النفس من هزات داخلية"[2].

إن الفاصلة في القرآن الكريم لم تكن مجرّد حلية لفظية، وإنما كانت ضرورة اقتضاها المعنى وألحّ في طلبها، ذكر السيوطي -نقلاً عن الزمخشري -: "قال الزمخشري في كشافه القديم[3]: لا تحسن المحافظة على الفواصل لمجرّدها إلا مع بقاء المعاني على سردها، على المنهج الذي يقتضيه حسن النظم والقوافي، فأما أن تهمل المعاني ويهتمّ بتحسين اللفظ وحده غير منظور فيه إلى مؤداه فليس من قبيل البلاغة، وبنى على ذلك أن التقديم في ﴿... وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ۝٤﴾[4] ليس لمجرّد الفاصلة بل لرعاية الاختصاص"[5].

وقد أشار الرماني إلى فائدة من فوائد الفواصل وهي "دلالتها على المقاطع"[6]، وهي الأماكن التي يحسن قطع الصوت عندها.

وقال السخاوي: فإن هذه الفواصل إنما أُنزل القرآن بها ليُوقف عليها وتقابل بأختها، وإلا فما المراد بها"[7].

ويمكن القول إن للفاصلة القرآنية تؤدي وظيفتين، وتحقق فائدتين؛ فائدة صوتية إيقاعيّة، تعزز

(1) تأويل مشكل القرآن، أبو محمّد عبد الله بن قتيبة، تح: السيد أحمد صقر. ص3.

(2) أثر القرآن في تطور النقد العربي ص243، 244. وينظر: الأسلوب في الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم، محمّد كريم الكواز. ص338.

(3) لا وجود لهذا الـ"كشاف الزمخشري" الذي بين أيدينا، ووصف السيوطي لكشاف الزمخشري بالقديم، ربما يشير إلى أن ثمة نسخة أخرى للكشاف لم تصل إلينا.

(4) سورة البقرة، من الآية (4).

(5) معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدين السيوطي، ضب وتص: أحمد شمس الدين. 42/1.

(6) النكت في إعجاز القرآن ص91.

(7) جمال القراء وكمال الإقراء، علم الدين السخاوي، تح: د. علي حسين البواب 2/ 553.

لانسجام الموسيقي، وفائدة معنويّة، تراعي ما يقتضيه التعبير والمعنى[1].

وعلاوة على ما تقدّمه الفاصلة القرآنية من فوائد صوتيّة ومعنويّة، فإن لها فوائد أخرى أجملها الشيخ عبد الفتّاح القاضي في شرحه لناظمة الزهر، منها:

1/ يحتاج لمعرفة هذا العلم لصحة الصلاة، فقد قال الفقهاء فيمن لا يحفظ الفاتحة: يأتي بدلها بسبع آيات.

2/يحتاج إليه للفوز بالأجر الموعود به على قراءة عدد معين في الصلاة، أو تعلّم عدد مخصوص من الآيات، أو قراءته قبل النوم مثلاً.

3/الاحتياج إليه في معرفة ما يسن قراءته بعد الفاتحة في الصلاة، فقد نصّوا على أنه لا تحصل السنّة إلا بقراءة ثلاث آيات قصار أو آية طويلة، ومن يرى منهم وجوب القراءة بعد الفاتحة لا يكتفي بأقل من هذا العدد.

4/اعتبارها لصحة الخطبة، فقد أوجبوا فيها قراءة آية تامة.

5/اعتبارها في الإمالة، فإن من القراء من يوجب إمالة رؤوس آي سور خاصة في القرآن كرؤوس آي سورة النجم وطه والشمس إلى غير ذلك[2].

(1) ينظر: التعبير القرآني، فاضل صالح السامرائي، ص217، 218. وينظرلسور المدنيّة، دراسة بلاغية وأسلوبيّة، عهود عبد الواحد، ص144.

(2) إن ورشاً وأبا عمروقللان رؤوس آي هذه السور قولاً واحداً، فلو لم يعلم القارئ رؤوس الآي عند المدني الأول والبصري لا يستطيع معرفة ما يقلل لورش باتفاق، وما يقلل بالخلاف، وكذا أبو عمرو. ينظر: بشير اليسر ص65، 66.

المبحث الثاني: الفاصلة والسجع حدود وفروق

المطلب الأول: السجع المصطلح والمفهوم

قال ابن الأثير معرّفاً السجع: وحدّه أن يقال: تواطؤ الفواصل في الكلام المنثور على حرف واحد"[1]. وهو عين ما ذكره القزويني في إيضاحه مضيفاً إليه "وهذا معنى قول السكاكي: الأسجاع من النثر كالقوافي في الشعر[2]"[3].

إن الناظر في الحدّين، أعني الفاصلة والسجع يلحظ التوافق والتطابق بين ما تدلان عليه، ومن ثم يمكن القول بأنهما شيء واحد، لكن على الرغم من ذلك فقد دار خلاف كبير بين العلماء حول إطلاق مصطلح السجع على الفواصل، بين مؤيد ومعارض.

المطلب الثاني: المعارضون لتسمية الفواصل أسجاعاً

يأتي على رأس هذا الفريق علي بن عيسى الرماني (ت 376هـ)، ووجه اعتراضه يتلخّص في أن الفواصل بلاغة والأسجاع عيب، من جهة أن الفواصل تابعة للمعاني، أما الأسجاع فالمعاني تابعة لها[4]. فالفواصل عند الرماني لا تحقق غرضاً لفظياً فحسب، ولكنها تجمع إلى ذلك الحسن المعنوي.

والحق أننا لم نلحظ أحداً من العلماء الذين تناولوا الفواصل القرآنية أو السجع قبل الرماني قد فرّق بينهما، واعتبر الفاصلة خاصة بالقرآن، أما السجع فلا يصحّ وصف القرآن به"[5].

وإذا كان الرماني أوّل من فرّق بين الفواصل والأسجاع على ما ذكر أحد الدارسين[6]، فإن هناك من تلقّف رأيه وقال به، منهم أبو بكر محمّد الطيب الباقلاني (ت403هـ)، فقد عقد فصلاً في نفي السجع من القرآن "ردد فيه ما ذكره الرماني من أن فواصله تباين السجع مباينة تامة، إذ الفواصل تتبع المعنى، أما

(1) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين ابن الأثير، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد 1/ 195.

(2) ينظر: مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف السكاكي، تح: عبد الحميد هنداوي ص542. والنص بتمامه: "ومن جهات الحسن الأسجاع، وهي في النثر كما في القوافي في الشعر، ومن جهاته الفواصل القرآنية".

(3) الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، ص402.

(4) ينظر: النكت في إعجاز القرآن ص89.

(5) أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين. ص270.

(6) هو د. عبد القادر حسين كما تقدّم وأضاف إلى ذلك: "ولا ندري من أين أتى الرماني بهذا الوجه من القول، والفصل بين الاثنين... ولم يأخذ أحد برأيه في تمجين السجع على الإطلاق". أثر النحاة في البحث البلاغي ص270وليس الأمر كما ذكر؛ فقد شاركه الباقلاني في ذلك وعقد له فصلاً سمّاه: (في نفي السجع من القرآن). ينظر: إعجاز القرآن. ص110.

السجع فيتبعه المعنى، ومن أجل ذلك يتّضح فيه التكلّف والثقل"[1].

والحق أن الباقلاني وإن سلك طريق الرماني في القول بمنع السجع في القرآن إلا أنه لم يكن مردداً فحسب –كما ذكر شوقي ضيف –، بل أضاف وناقش فهو "أوفى من أفاض في نفي السجع عن أسلوب الذكر الحكيم بأدلة سجلها في (إعجاز القرآن)"[2].

ويتلخّص رأي الباقلاني في نفيه السجع عن القرآن في مجموعة من النقاط وهي:

1/أن القرآن لو كان سجعاً لما خرج عن أساليب العرب، ولو كان داخلاً فيها لم يقع به إعجاز، ولو جاز القول بأنه سجع معجز لجاز لهم أن يقولوا شعر معجز[3].

2/ كيف يأتي السجع في القرآن وهو مما ألفه الكهان من العرب؟ "ونفيه من القرآن أجدر بأن يكون حجة من نفي الشعر؛ لأن الكهانة تنافي النبوات، وليس كذلك الشعر"[4]، ثم يستشهد على ذلك بما روي عن النبي ﷺ من نهيه عن السجع بقوله: "أسجاعة كسجاعة الجاهلية"، وفي بعضها: أسجعاً كسجع الكهان"[5].

3/ يرى الباقلاني أن بعض ما ورد في القرآن على مثال السجع ليس كذلك؛ "لأن السجع من الكلام يتبع المعنى فيه اللفظ... وليس كذلك ما اتفق مما هو في تقدير السجع من القرآن؛ لأن اللفظ يقع فيه تابعاً للمعنى"[6]، وهذا الذي ذكره الباقلاني في هذه النقطة هو الاعتراض الأساس الذي قدّمه الرماني في التفريق بين الفاصلة والسجع.

4/ ذهب الباقلاني إلى أن اعتبار ما جاء في القرآن على مثال السجع سجعاً يجعله مذموماً مرذولاً؛ "لأن السجع إذا تفاوتت أوزانه، واختلفت طرقه، كان قبحاً في الكلام، وللسجع منهج مرتّب محفوظ... متى أخلّ به المتكلم... نسب إلى الخروج عن الفصاحة، كما أن الشاعر إذا خرج عن الوزن المعهود كان

(1) البلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف. ص109، 110.

(2) البيان القرآني، محمد رجب البيومي. ص121.

(3) إعجاز القرآن ص111.

(4) نفسه ص111.

(5) لم أعثر على هذا الحديث بهذا النص ولفظ مسلم: "أسجعاً كسجع الأعراب". أخرجه مسلم، كتاب: القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب: دية الجنين ووجوب الدية في القتل، حديث رقم (1682)، ينظر: المسند الصحيح المختصر، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي. 1310/3.

(6) إعجاز القرآن ص111.

مخطئاً، وكان شعره مرذولاً، وربما أخرجه عن كونه شعراً "[1].

5/ يقول الباقلاني: إن ما جاء في القرآن على مثال السجع لو كانلكلك لما تحير العرب فيه، ولعارضوهلأنّ السجع غير ممتنع عليهم، بل هو عادتهم... ولو كان ذلك عندهم سجعاً لم يتحير وا فيه ذلك التحير ، حتى سماه بعضهم سحراً... وليس القوم بعاجزين عن تلك الأساليب المعتادة عندهم المألوفة لديهم"[2].

6/يرد الباقلاني على من يرىأن في القرآن شواهد تدل على وجود السجع وأنه يرتكب لأجله بعض العدولات، كتقديم ما حقه التأخير أو عكسه، قائلاً: "وأما ما ذكروه من تقديم موسى على هارون – عليهما السلام – في موضع[3]، وتأخيره عنه في موضع[4]، لمكان السجع، ولتساوي مقاطع الكلام فليس بصحيح؛ لأن الفائدة عندنا غير ما ذكروه، وهي أن إعادة ذكر القصة الواحدة بألفاظ مختلفة تؤدي معنى واحداً، من الأمر الصعب الذي تظهر فيه الفصاحة، وتتبين فيه البلاغة"[5].

هذا ملخص رأي المانعين لتسمية الفواصل أسجاعاً، بدأه الرماني، وأتمه الباقلاني، وقد رأيت في الاقتصار علىما قدماه كفاية لبيان موقف المعترضين القائم على التفريق بين الفواصل والأسجاع.

المطلب الثالث: المثبتون للسجع في القرآن:

أوضح من يمثل هذا الاتجاه أبو محمد عبد الله بن سنان الخفاجي (ت 466 هـ)، ويمكن أن يجد الدارس لموقفه رداً لكل ما قدمه الباقلاني ومن قبله الرماني.

فإذا كان الرماني قد بنى موقفه على التفريق بين الفواصل والأسجاع، فإن ابن سنان لا يسلّم له بذلك، فقدحمل... على الرماني وغيره من المتكلّمين الذين فرقوا بين فواصل القرآن والسجع، فقالوا إن الفواصل بلاغة والسجع عيب؛ لأن الفواصل تتبع المعاني، والسجع تتبعه المعاني"[6]، قائلاً: "وهذا غير صحيح... لأنه لا يخلو من أن يأتي طوعاً سهلاً، وتابعاً للمعاني، وبالضد من ذلك حيث يكون متكلّفاً المعنى، فإن كان من القسم الأول فهو المحمود الدال على الفصاحة وحسن البيان، وإن كان من الثاني فهو

(1) نفسه ص112، 113.

(2) نفسه ص113، 114.

(3) مراده قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۝﴾. سورة الأعراف، الآيتان: (121، 122).

(4) مراده قوله تعالى: ﴿فَأُلۡقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾. سورة طه، الآية: (70).

(5) إعجاز القرآن ص115.

(6) البلاغة تطور وتاريخ ص155.

مذموم مرفوض. والقرآن لم يرفيه إلا ما هو من القسم الأول المحمود لعلو ّه في الفصاحة... وأما قول الرماني: "إن السجع عيب والفواصل بلاغة"على الإطلاق فغلط؛ لأنه إن أراد السجع ما يكون تابعاً للمعنى، وكأنه غير مقصود، فذلك بلاغة والفواصل مثله، وإن كان يريد ما تقع المعاني تابعة له وهو مقصود متكلّف فذلك عيب والفواصل مثله"[1].

يُظْهِر نص ابن سنان أن ما عليه المدار وعليه المعو ّل هو التكلّف وعدم التكلّف، فإذا وقع التكلّف كان عيباً، سواء سمي فاصلة أو سجعاً، وإذا كان على السجيّة والطبع لا تكلّف فيه فهو بلاغة سواء سمي فاصلة أو سجعاً [2].

ويمكن تتبعة ما قدّمه المعترضون على تسمية الفواصل أسجاعاً في نقاطها الست، ومناقشة هذه النقاط نقطة نقطة، وإيراد الاعتراضات التي ترد عليها استئناساً بما سجّله ابن سنان، وذلك فيما يلي:

1/ إن القول بأن القرآن لو كان سجعاً لكان غير خارج عن أساليب العرب يوهم أن القرآن قد خرج عن الأسلوب العربي، وهو أمر لا يمكن قبوله؛ لتعارضه مع نصوص صريحة في كتاب الله، منها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ١٩٣ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ١٩٥﴾[3]، فهو داخل لا محالة في الأسلوب العربي "وقد وقع الإعجاز بصياغته العربية التي ينطق بلغتها الفصحاء دون أن يستطيعوا الإتيان بسورة منه"[4]. أما قول الباقلاني: "لو جاز أن يقال هو سجع معجز لجاز لهم أن يقولوا شعر معجز"، فلا يستلزم عنه نفي السجع عن القرآن؛ لأن للشعر أوزانه وقوافيه وطريقته التي تمنع أن ينتسب إليها القرآن[5].

2/ وإذا كان السجع مما ألفه الكهان في الجاهلية، فذلك لا يمنع أن تأتي بعض الآيات مسجوعة دون أن تشتبه بالسجع؛ لأن السجع الجاهلي ليس مقصوراً على الكهنة حتى يلحق به كل سجع، فقد شاع في الخطب وغيره من ضروب النثر، وورد كثيراً في أحاديث النبي ﷺ من ذلك ما رواه ابن مسعود –

(1) سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي. ص203، 204.

(2) ينظر: البلاغة تطور وتاريخ ص455، وأثر النحاة في البحث البلاغي. ص270. وتجدر الإشارة إلى أن ما ذكره ابن سنان في نصه هذا يردّ على الرماني والباقلاني في النقطة الثالثة من النقاط الست التي تقدّمت.

(3) سورة الشعراء، الآيات: (192 – 195).

(4) البيان القرآني. ص121.

(5) أما اتهام الرسول بالشعر، كما أشار إلى ذلك القرآن ﴿أَمۡ يَقُولُونَ شَاعِرٞ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيۡبَ ٱلۡمَنُونِ﴾. سورة الطور، الآية: (30). فلم يكن عن اعتقاد؛ لأنهم يعرفون ضروب الشعر وأوزانه حق المعرفة، وإنما غلبتهم العصبية، ولذلك لم يكن اتهامهم له × بالشعر التهمة الوحيدة، فمرة ينسبونه للكهانة وأخرى للسحر، لا لأنهم يعتقدون ذلك، بل ليفسدوا على الناس دينهم، ويزرعوا بذور الشك في نفوسهم.

ﷺ – قال: قال رسول الله ﷺ: "استحيوا من الله حق الحياء" قلنا: إنا لنستحيي من الله يا رسول الله، قال: "ليس ذلك، ولكن الاستحياء من الله أن تحفظ الرأس وما وعى، والبطن وما حوى، وتذكر الموت والبلى، ومن أراد الآخرة ترك زينة الحياة الدنيا"(1)، وقوله: "أيها الناس، أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، وصلوا بالليل والناس نيام، تدخلوا الجنة بسلام"(2).

3/ يرى الباقلاني أن للسجع منهجاً محفوظاً وطريقاً مضبوطاً، متى أخل به المتكلمأوقع الخلل في كلامه، ونسب إلى الخروج عن الفصاحة، وقد شبهه في ذلك بالشعر إذا خرج عن الوزن المعهود، وهذا القول فيه نظر من جهة أن السجع لا يتقيد بوزن خاص كما يتقيّد الشعر بالبحر، فمع التسليم بأن الشعر إذا خرج عن الوزن لا يعد شعراً فإن الفارق بينه وبين السجع واضح جلي؛ إذ أن للساجع أن يطيل بعض فالِقر أو يقصرها دون لوم أو تخطئة مستهدياً بذوقه الفني، يشهد لذلك ما روي من النثر الجاهلي، =ولا أدري من افترض أن تكون السجعة موازنة لأختها فإذا زادت حرفاً أو كلمة سقط اعتبارها الفني كما يسقط اعتبار الشعر المختل ؟! أليس ما بأيدينا من صحف البلغاء يقدم الأنموذج لحرية الناثر؟ ويمنحه من السعة ما يجعل قول الباقلاني ضرباً من التعسف الغريب؟"(3). ثم يردف الباحث قوله هذا بمثالين من كتاب الله تعالى، يمثل الأول منهما النظام المطرد والقياس المضبوط وهو قوله سبحانه: ﴿ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ۝١ فَٱلۡحَٰمِلَٰتِ وِقۡرٗا ۝٢ فَٱلۡجَٰرِيَٰتِ يُسۡرٗا ۝٣ فَٱلۡمُقَسِّمَٰتِ أَمۡرًا ۝٤﴾(4)، ويمثل الثاني اختلاف الفقرات قصراً وطولاً دون أن يحول ذلك من روعة النظم وقوة الإيقاع، وهو قوله سبحانه: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ۝٤ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ ۝٥ وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ۝٦ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ ۝٧ أَلَّا تَطۡغَوۡاْ فِي ٱلۡمِيزَانِ ۝٨ وَأَقِيمُواْ ٱلۡوَزۡنَ بِٱلۡقِسۡطِ وَلَا تُخۡسِرُواْ ٱلۡمِيزَانَ ۝٩﴾(5)ويخيّل إلي أن مثل الإمام الباقلاني لم يكن في حاجة إلى من يقول له إن الوزن الشعري شيء والنهج النثري شيء آخر، ولكنه تصدّر للدفاع عن قضية أدبية بمنهج جدلي لا يخضع للاستقراء الفاحص، بل يكتفي بالآراء العامة وإن عزت على التطبيق وحرنت على

(1) أخرجه الترمذي، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، حديث رقم (2458) 637/4.والحاكم في المستدرك، كتاب الرقائق، حديث رقم (7915)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. 359/4

(2) أخرجه الترمذي، أبواب: صفة القيامة والرقائق والورع، حديث رقم (2485)، وقال: حديث صحيح 652/4. وابن ماجه، كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في قيام الليل، حديث رقم (1334)، ينظر: سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، تح: محمد فؤاد عبد الباقي. 423/1.

(3) البيان القرآني ص123، 124.

(4) سورة الذاريات، الآيات (1–4).

(5) سورة الرحمن، الآيات (1–9).

المثال"[1].

4/ إن القولبأن العرب لو علموا أنهم يتحدون بالسجع لاندفعوا إلى معارضته بما لا يتعذر عليهم كما يقول الباقلاني، ينبئ بأن وضع الكلام على السجع متاح لمن يقدر على السجع في خطبه ومنافراته، فما عليه إلا أن يؤلف بين الكلمات المتشابهة الأواخر ليصل غايته من المعارضة! ولكن الحقيقة أن العرب يعلمون أن في القرآن أسجاعاً، وأنهم مهما حاولوا معارضتها لن يبلغوا بعض مرادهم؛ لأن القضية ليست معرفة صفة الكلام، ولكن القضية قضية مجاراة ومحاكاة ومعارضة. أما تحير ّ هم في وصف القرآن بين السحر والشعر فليس لغفلتهم عن أسجاعه البليغة، "ولكن شدة تأثير ه النفسي قد قذفت بهم في حيرة جعلتهم يمسكون بأذيال الكلمات متحيرين دون أن يهتدوا إلى ما يريدون من شغب وتضليل، وإذا كانوا قد ألفوا السجع فقد ألفوا الكلام المرسل أيضاً وعجزوا عن محاكاة هذين اللونين معاً من فنون القول، فلماذا يكون الإلمام بحقيقة السجع وحده مما يسهل طريق المعارضة في منطق الإمام الجليل؟!"[2].

هذا ملخص ما رد به ابن سنان على الباقلاني[3] في الوجوه التي تقدمت، وزاد على ذلك شبهة جديدة ترد على هذا الموضوع وانبرى للرد عليها "فإن قال قائل: إذا كان عندكم أن السجع محمود، فهلا ورد القرآن كله مسجوعاً؟... قلي: إن القرآن أنزل بلغة العرب وعلى عرفهم وعادتهم، وكان الفصيح من كلامهم لا يكون كله مسجوعاً لما في ذلك من أمارات التكلف والاستكراه والتصنع... فلم يرد مسجوعاً جرياً به على عرفهم في الطبقة العالية من كلامهم، ولم يخل من السجع لأنه يحسن في بعض الكلام على الصنعة التي قدمناها... فهذا هو السبب في ورود القرآن مسجوعاً وغير مسجوع"[4].

جدير بالذكر قبل مغادرة هذا الموضوع الإشارة إلى فريق ثالث من العلماء أمسكوا عن إبداء الرأي في هذا الموضوع، يأتي في مقدمة هذا الفريق الجاحظ (ت 255)، فعلى الرغم مما أوحى به من تميّ ز الفاصلة من قافية الشعر وما أشبه ذلك إلا أنه لم يصر ّ ح برأيه في السجع والقرآن، بل نلمس في مواضع من

(1) البيان القرآني ص124، وينظر: سر الفصاحة ص204 وما بعدها.

(2) البيان القرآني ص124.

(3) أغلب الظن أن ابن سنان (ت 466 هـ) قد قرأ كتاب الباقلاني (ت403 هـ) في الإعجاز وإن لم يشر إليه؛ لأن دفاع الباقلاني عن الإعجاز قد ترك بصماته الواضحة في أكثر ما تدوول بعده من المؤلفات، فكيف يخفى مكانه على أديب جهبذ كابن سنان وقد جمعهما قرن واحد من الزمان؟!.

(4) سر الفصاحة ص204 عرض ابن الأثير لهذه الشبهة محاولاً الرد عليها بقوله: "وما منع أن يأتي القرآن كله مسجوعاً إلا أنه سلك به مسلك الإيجاز والاختصار، والسجع لا يواتي في كل موضع من الكلام على حد الإيجاز والاختصار، فترك استعماله في جميع القرآن لهذا السبب". المثل السائر 199/1 وما ذكره من تعليل يثير العجب؛ لأن الإيجاز لا يمنع السجع بحال، وما عرف الإيجاز في كلام العرب بأبلغ مما عرف في جمل قصار مسجوعة على نحو ما هو في الحكم والأمثال.

مصنفه[1] ما يوحي بالميل إلى قبول تسمية ما جاء في القرآن سجعاً، حيث "نستخلص من كلامه ثلاث حقائق: الأولى: أن السجع عنصر كريم في بلاغة العرب، والثانية: أن أناساً من أهل القرن الأول والثاني كرهوا السجع؛ لأنهم يذكّر بأساليب الكهان، الثالثة: أن جمهور الخطباء والقصاص والوعاظ كان يسجع، وأن الخلفاء لم ينكروا على أحد أن يتكلم بين أيديهم بكلام مسجوع"[2].

ومن هذا الفريق أيضاً عبد القاهر الجرجاني (ت 471)، فقد بيّن في أسرار البلاغة صفات التجنيس والسجع المطبوعين، ومثّل لهما في الحديث النبوي وكلام البلغاء ولم يتعرّض لسجع القرآن خاصة، ولم يمثّل للسجع عامة بشيء منه"[3].

(1) ينظر: البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، د. درويش جويدي. 1/174– 184.

(2) النثر الفني في القرن الرابع الهجري، زكي مبارك 1/107.

(3) صور البديع، فن الأسجاع، علي الجندي. 2/171. وينظر: أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تع: محمود محمد شاكر. ص7، 8.

الخاتمة

1/ خلصت الدراسة إلى ترجيح الرأي القائل بأن حكم الوقف على رؤوس الآي كحكمه على غيرها مما ليس برأس آية، وهو مذهب السجاوندي والأنصاري والأشموني، ولذلك فهم يضعون علامات الوقف فوق الفواصل ويبررون تصنيفهم لدرجة الوقف وفقاً للتعلّق، ودافع هذا الترجيح ما يلي:

- أنه لا دلالة على سنّية الوقف على رؤوس الآي من حديث أم سلمة سالف الذكر.
- أن الوقف على رؤوس الآي المنصوص عليه في حديث أم سلمة هو بعض آيات سورة الفاتحة، وليس في الحديث ما يشير إلى أنه ﷺ كان يلتزم ذلك في القرآن كله.
- أنه ليس في آيات سورة الفاتحة التي أوردتها أم سلمة – ﷺ –ما يرتّب الوقف على إحداها فساداً للمعنى أو إيهاماً، ومن ثمّ لا يمكن أن تسحب هذه المواضع على كامل نصوص القرآن؛ للاختلاف بينها.
- أن النبي ﷺ إنما قصد بتقطيع آياته – على وصف أم سلمة – إعلام الفواصل، وليست الدعوة إلى التزامها.
- إن مراعاة المعنى في الوقف هو الأنسب لبلاغة القرآن؛ إذ به تتحقق الغاية التي من أجلها يقرأ القرآن وهو الفهم والإدراك.

2/ تعد الفاصلة ظاهرة أسلوبية قرآنية، انفرد بها القرآن من النثر والشعر معاً، وهي من أبرز الخصائص التي جعلته نحواً جديداً من أنحاء البيان، وطريقاً فريداً من طرق التعبير.

3/ بعد نقاش خلص البحث إلى أن الفاصلة ورأس الآية شيء واحد، ولا فرق بينهما، لكن الجدل حول السجع في القرآن أبرز مصطلح الفاصلة على حساب اصطلاح رؤوس الآيات.

4/ خلص البحث إلى أن الفاصلة في القرآن الكريم لم تكن مجرّد حلية لفظية، وإنما كانت ضرورة اقتضاها المعنى وألحّ في طلبها.

5/ تأكد من خلال البحث أن الفاصلة القرآنية تؤدي وظيفتين، وتحقق فائدتين؛ فائدة صوتية إيقاعيّة، تعزز الانسجام الصوتي وفائدة معنويّة، تراعي ما يقتضيه التعبير والمعنى.

6/ أن أول من فرّق بين الفواصل والأسجاع هو الرماني (ت 376 هـ)، واعتبر الفاصلة

خاصة بالقرآن أما السجع فلا يصح وصف القرآن به، وقد تبعه في هذا المذهب الباقلاني (ت 403 هـ).

7/ أوضح من يمثل اتجاه صحة إثبات السجع في القرآن هو ابن سنان الخفاجي (ت 466 هـ)، ويمكن أن يجد الدارس لموقفه ردّاً لكل ما قدمه الباقلاني ومن قبله الرماني.

هذا وبالله التوفيق وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم بالرسم العثماني على ما يوافق رواية حفص عن عاصم
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تق وتع: د. مصطفى البغا، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
- أثر القرآن في تطور النقد العربي، إلى آخر القرن الرابع الهجري، مُحَمَّد زغلول سلام، تق: مُحَمَّد خلف الله أحمد، مكتبة الشباب.
- أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة. جمهورية مصر العربية، 1998م.
- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تع: محمود مُحَمَّد شاكر، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، ط1، 1991م.
- الأسلوب في الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم، مُحَمَّد كريم الكواز، جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، 1426 هـ.
- الإضاءة في بيان أصول القراءة، علي مُحَمَّد الضباع، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- إعجاز القرآن، أبو بكر الباقلاني، شر وتع: د. مُحَمَّد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1991 م.
- الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، الخطيب القزويني، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين مُحَمَّد الزركشي، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت. لبنان، 1988 م.
- بشير اليسر شرح ناظمة الزهر في علم الفواصل، عبد الفتاح القاضي، دار السلام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط1، 2008م.
- البلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط10.
- البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو الجاحظ، تح: د. درويش جويدي، المكتبة العصرية، صيدا. بيروت، 1999م.
- البيان القرآني، مُحَمَّد البيومي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2001 م.
- تأويل مشكل القرآن، أبو مُحَمَّد عبد الله بن قتيبة، تح: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط2، 1973 م.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو العلا مُحَمَّد المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- التعبير القرآني، فاضل السامرائي، دار عمار، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ط2، 2002 م.
- تفسير التحرير والتنوير، مُحَمَّد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس.
- التناسب البياني في القرآن، دراسة في النظم المعنوي والصوتي، أحمد أبو زيد منشورات كلية الآداب بالرباط، سلسلة: رسائل وأطروحات رقم (19)،مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المملكة المغربية. 1992م.
- الجامع لشعب الإيمان، أبو بكر أحمد البيهقي، تح وتخ: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423هـ، 2003م.
- الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، مُحَمَّد بن عيسى الترمذي، تح: أحمد مُحَمَّد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- الجامع الصحيح المختصر، مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، تح: مصطفى ذيب البغا، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط3، 1407هـ، 1987م.
- جمال القراء وكمال الإقراء، علم الدين السخاوي، تح: د. علي حسين البواب، مكتبة التراث، مطبعة المدني، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط1، 1987م.

- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، تص: سالم الكرنكوي، حيدر أباد الدكن، جمعية المعارف العثمانية، 1349هـ.
- سر الفصاحة، ابن سنان عبد الله الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1402هـ، 1982م.
- سنن ابن ماجه، مُحَمَّد بن يزيد القزويني، تح: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- سنن أبي داود، سليمان السجستاني، تح: شعيب الأرنؤوط ومُحَمَّد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، 1430هـ.
- سنن الدارقطني، أبو الحسن علي الدارقطني، تح وتع: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،1424هـ، 2004م.
- السور المدنيّة، دراسة بلاغية وأسلوبيّة، عهود عبد الواحد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 1999م.
- صور البديع: فن الأسجاع، علي الجندي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1951م.
- علل الوقوف، مُحَمَّد بن طيفور السجاوندي، تح: د. مُحَمَّد بن عبد الله العيدي، مكتبة الرشد، الرياض. المملكة العربية السعوديّة، ط2، 2006م.
- الفاصلة في القرآن، مُحَمَّد الحسناوي، دار عمار، عمان، الأردن، ط2، 2000م.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين مُحَمَّد المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1356هـ.
- كشاف اصطلاحات الفنون، مُحَمَّد علي التهانوي، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، 1998م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، تصحيح: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا. بيروت، 1995م.
- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم مُحَمَّد النيسابوري، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،1411هـ، 1990م.
- مسند الإمام أحمد ابن حنبل، أحمد بن حنبل، تح وتخ: شعيب الأرنؤوط ومُحَمَّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت. لبنان، 1999م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدين السيوطي، ضب وتص: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1408هـ، 1988م
- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف السكاكي، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط1، 2000م.
- المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء (بهامش منار الهدى)، زكريا الأنصاري، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة. جمهورية مصر العربية، ط2، 1973م.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن مُحَمَّد الأشموني، تح: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة. جمهورية مصر العربية، 2008م.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، مُحَمَّد عبد العظيم الزرقاني، مطبعة عيسى بابي الحلبي وشركاه، ط3.
- المنح الفكرية شرح المقدّمة الجزرية، ملا علي قاري، تح: عبد القوي عبد المجيد، مطابع الرشيد، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1419هـ.

- النثر الفني في القرن الرابع الهجري، زكي مبارك، دار الكتاب العربي، مصر.
- النشر في القراءات العشر، أبو الخير مُحَمَّد بن الجزري، إشراف: علي مُحَمَّد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان.
- النكت في إعجاز القرآن، علي بن عيسى الرماني، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، جمع وتعليق: مُحَمَّد خلف الله وزغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1387هـ.

رافع محمد امحمد بيت المال مواليد1979م مدينة مصراتة. ليبيا(rafa1399@yahoo.com)

متحصل على ليسانس في اللغة العربية سنة 2000م. كلية الآداب. جامعة مصراتة. ليبيا

متحصل على الماجستير في اللغة العربية تخصص البلاغة والنقد سنة 2005م. جامعة طرابلس. ليبيا.

متحصل على الدكتوراه في اللغة العربية تخصص البلاغة والنقد سنة 2017 م جامعتي دمشق والجنان اللبنانية.

مدير الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر بجامعة مصراتة من 2017 وحتى 2019.

حاليا ، أستاذ مساعد وعضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية بكلية الآداب. جامعة مصراتة.

من بحوثه العلمية المنشورة:القطع والاستئناف في القرآن الكريم مفهومه واتجاهاته. وشرح البسملة باعتبار قواعد البلاغة (تحقيق).

والعلاقة بين الجمل في السياق القرآني بين البلاغيين والقراء.